

علم بقوانينه او قواعد يعرف بها احوال السند والمتن من صحة و
 وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفه التحمل والاداء وصفات الرجال
 وغير ذلك والسند الاضمار عن طريق المتن من قولهم فلان سندا من معتد
 لا اعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه او من السند وهو ما ارتفع
 وعلو عن سطح الجبل لان السند يرفعه الى قائله والمتن ما ينتهي اليه
 غاية السند من الكلام من الماتمة ^{وهو الزبون} ومن الماتمة في الغاية لانه غاية السند
 او من مقت الكلب اذا شققت جلد بيضته واستخرجته فكان السند
 استخراج المتن او من المتن وهو ما صلب وارتفع من الارض لان المسند
 يقويه بالسند ويرفعه ثم ان اول من صنف في هذا الفن القاضى
 ابو محمد الرمهرى ثم عمل فيه كتابه الحديث الفاضل ولم يستوعب والحاكم و
 لم يهذب ولم يرتب ثم ابو يعين الاصبهاني ثم الخطيب صنف الكفاية في قوانين
 الرواية والجامع لادب الشيخ والسامع وصنف في انواع هذا الفن كتابه
 كثيرة حتى قال الى قبط البوكري ابن نقطة كل من انصف علم ان الحديث عميال
 على كتبه الى ان جاء الشيخ تقي الدين ابن الصلاح فجمع مختصر المشهور واملاه
 شيئا بعد ثمن لما ولى تدريس الحديث الاشرفية فهذب فنونه ونقح الزوائد
 ونقصها واعتنى بمؤلفات الخطيب فجمع منققاتها وشتات مقاصدها فصار
 على كتابه المعول اليه بوجه كل مختص ومطول الخبر بمعنى الحديث وقيل اعم
 منه

في نكاح حديث خبر من غير علم وقيل
 الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم

ان

ان تعددت طرقه بلا حصر بان احوال العادة تولد لهم على الكذب
 او وقوعه منهم اتفاقا بلا قصد واتصاف بذلك في كل طبقاته فهو
 متواتر اعم يستعمل بذلك وسيأتي في اصول الفقه انه يوجب العلم اليقين
 فلا يحتاج الى البحث عن احوال رجاله قال ابن الصلاح ومثاله على التفسير
 المذكور يعرف وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على متعمدا فقد
 رواه من الصحابة نحو المائة وقيل المائتين وتعقب عليه الى قبط ابو الفضل
 العزقي بحديث مسج الخفين فقد رواه سبعون من الصحابة وحديث رفع
 اليدين في الصلاة فقد رواه نحو خمسين منهم وقال شيخ الاسلام الى قبط
 ابو الفضل ابن جرير ما ادعاه ابن الصلاح من العزقي وغيره من عدم ممنوع
 لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واهوال الرجال وصفاتهم
 للمقتضية للبعد العادة ان يتواطوا على الكذب او يحصل منهم قصد واتفاق
 قال ومن احسن ما يقرب به كون المتواتر معجودا وجود كثرة ولا حديث ان
 الكتب المشهورة المتداوله بايدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عنهم
 بصحة نسبتها الى مضمونها اذا اجتمعت على اخرج حديث وتعدت به
 طرقه تعدد تحصيل العادة تدلهم على الكذب افا العلم اليقيني
 بلحجة الى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة قلت صدق شيخنا
 الاسلام وبرز وما قاله هو الصواب الذي لا يتحقق من له ممارسة الحديث
 والملاء على طرقه فقد وصف جماعة من المتقدمين والمتأخرين احوالهم